

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولاً - مقدمة

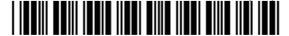
١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو (صربيا) في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

ثانياً - التقييم السياسي

٢ - واصل مارتي أهتيساري، مبعوثي الخاص لعملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلاً، والفريق التابع له، إجراء مشاورات مع بلغراد وبريشينا، وكذلك مع الأطراف الدولية الفاعلة بشأن عناصر اقتراح بإجراء تسوية شاملة لعملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلاً. وقدم مبعوثي الخاص مشروع اقتراح شامل لتسوية وضع كوسوفو ("اقتراح التسوية") إلى الطرفين في ٢ شباط/فبراير. ودعا الطرفين إلى الدخول في عملية تشاورية بشأن اقتراح التسوية اعتباراً من الأسبوع الأول من شهر شباط/فبراير.

الحالة السياسية

٣ - ظل وضع كوسوفو مستقبلاً هو القضية السياسية الرئيسية في كوسوفو طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد استقبل الخبر الذي أعلنه مبعوثي الخاص في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر بأنه سيتم إرجاء عرضه لاقتراح التسوية على الطرفين إلى ما بعد ٢١ كانون الثاني/يناير لإتاحة الفرصة لإجراء الانتخابات البرلمانية في صربيا بحجة أمل كبيرة من جانب ألبان كوسوفو. وكان رد الفعل بين السكان مكبوتاً بصفة عامة، وذلك فيما عدا قيام حركة تقرير المصير لألبان كوسوفو فيتيفيندوسي (Vetevendosje). معظاهرة في ٢٨ تشرين



الثاني/نوفمبر، وهو "يوم العلم الألباني"، الذي حدث فيه هجوم بمقذوفات على كل من الحكومة ومقر البعثة في بريشتينا من جانب نحو ٤٠٠٠ من المتظاهرين.

٤ - وقد لاقى اقتراح التسوية قبولا حسنا بصفة عامة في ٢ شباط/فبراير من جانب قادة وجهاهير ألبان كوسوفو، بالرغم من الإعراب عن عدد من الشواغل بشأن عناصره مثل اقتراح حل فيلق حماية كوسوفو وإضفاء طابع اللامركزية. وأعربت عناصر متطرفة من ألبان كوسوفو وصرّب كوسوفو عن رفضهم لاقتراح التسوية، وإن كان لأسباب متعارضة. وقامت حركة فيتيفيندوسي مرة أخرى، في ١٠ شباط/فبراير، بتنظيم احتجاج على الخطّة، وفريق كوسوفو للتفاوض، والبعثة، والمكتب المدني الدولي المتوخى مستقبلا، كان القصد منه أن يكون عنيف الطابع بصورة واضحة. ومما يدعو إلى الأسى أن اثنين من المشاركين في الاحتجاج لاقا حتفهما من جراء طلقات مطاوية أصابتها في الرأس. وبعد ذلك بفترة وجيزة استقال وزير داخلية المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي لكوسوفو ومفوض الشرطة في البعثة، في حين ظل قائد حركة فيتيفيندوسي رهن الاحتجاز قبل المحاكمة. ويجري حاليا استقصاء ظروف حادثتي الوفاة والتحقيق مع حركة فيتيفيندوسي. وبالرغم من أنه لا يوجد دعم جماهيري كبير للأعمال التي تقوم بها تلك الحركة، فإن استمرار الغموض بشأن وضع كوسوفو، الذي يعوق إحراز تقدم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يفضي إلى هيمّة بيئة تتسم بالهشاشة، استغلتها العناصر المتطرفة.

٥ - وقد احتفظ فريق كوسوفو للتفاوض، الذي يتألف من الرئيس، ورئيس الجمعية، ورئيس وزراء كوسوفو، وزعماء الحزبين الحاكمين الرئيسيين وحزبي المعارضة الرئيسيين بوحدة صفوفه وكثف أنشطته في تفسير مقترحاته ودوره في عملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلا. وأجرى أعضاؤه اتصالات مع جميع الطوائف في كوسوفو وعقدوا عددا من اللقاءات المفتوحة نوقشت فيها الآثار المترتبة على تدابير إضفاء طابع اللامركزية المتوخاة في اقتراح التسوية بالنسبة للبلديات والطوائف في كوسوفو. وهذه الجهود جديرة بالترحيب، ولكن يلزم تكييفها مع إحراز تقدم في عملية تحديد الوضع مستقبلا. وبالرغم من أن فريق التفاوض ظل موحدا، فإن الضغوط التي تمارس على أعضائه تصاعدت من جانب بعض العناصر المتطرفة التي دأبت بصورة متزايدة على انتقاد الفريق لاشتراكه في عملية تحديد الوضع مستقبلا، ولا سيما بعد الإجراء الذي حدث بصدد الانتخابات البرلمانية الصربية.

٦ - وكانت التطورات السياسية الجارية داخل عدد من الأحزاب السياسية في كوسوفو مصدرا آخر للضغط على وحدة فريق التفاوض. وكان هذا صحيحا بصفة خاصة فيما يتعلق برابطة كوسوفو الديمقراطية، التي نظمت انتخابات على زعامة الرابطة في الفترة المشمولة

بالتقرير. وخرج فاطمير سيچديو، رئيس كوسوفو، منتصرا من انتخابات الحزب التي عقدت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وعلق دوره بوصفه زعيما للحزب لكي يحتفظ بمنصبه كرئيس، حسبما يقضي الإطار الدستوري لكوسوفو. وبدأ المرشح الخاسر، نكسهاث داسي، الرئيس السابق للجمعية، والذي فاز بنسبة كبيرة من الأصوات، في أعمال تحضيرية لتشكيل حزب خاص به. وحتى الآن كان الانشقاق داخل رابطة كوسوفو الديمقراطية أوضح ما يمكن على صعيد البلديات. أما الشريك الرئيسي الآخر في تحالف الحكومة، وهو التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، فيواجه أيضا تحديا حيث أن زعيم حزبه، راموش هاراديناج، من المقرر أن يقدم إلى المحاكمة أمام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة في آذار/مارس بشأن اتهامه بارتكاب جرائم حرب. ووقعت حوادث معزولة تتعلق بالأمن قد تعكس وجود توترات داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها. وقد انفجر جهاز متفجر مجهول الهوية داخل المكتب الفرعي لرابطة كوسوفو الديمقراطية في غييلان/غنيلان في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عثرت شرطة البعثة وقوة كوسوفو على مجبأ كبير للأسلحة في منطقة بريشتينا؛ وألقي القبض على ثلاثة من أعضاء التحالف من أجل مستقبل كوسوفو بصدد ذلك.

٧ - وقد واصل صرب كوسوفو مشاركتهم على نطاق محدود جدا في المؤسسات السياسية في كوسوفو. وإزاء التثبيط النشط من جانب بلغراد، امتنع صرب كوسوفو عن اتخاذ مقاعدتهم في الجمعية والحكومة، وأجبر الوزير الصربي الكوسوفي الوحيد في الحكومة، وهو وزير شؤون الطوائف والعودة، على الاستقالة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر بناء على توصية رئيس الوزراء بعد أن كشفت عملية لمراجعة الحسابات عن وجود أدلة تشير إلى وجود مخالفات مالية وسوء الإدارة المالية. وهناك شخص من صرب كوسوفو يتولى حاليا منصب وزير بالنيابة. وما زالت مشاركة صرب كوسوفو بصفة عامة في المؤسسات المؤقتة على كل من الصعيدين المركزي والمحلي محدودة للغاية. وتأثير الحكومة الصربية، من خلال مركز التنسيق الصربي لكوسوفو، قوي بصفة خاصة في شمال كوسوفو بسبب تحكمها في الأجور والعمالة في الهياكل الموازية. وإلى حد كبير، يتوقف رد فعل صرب كوسوفو على الاقتراح المتعلق بالوضع على رد فعل بلغراد. وما زالت القيادة السياسية لبلديات صرب كوسوفو الثلاث في شمال كوسوفو تقاطع معظم الاتصالات مع بريشتينا. وبعد قطع الروابط السياسية، أصبحوا الآن يعتمدون اعتمادا كليا على الدعم المالي المقدم من الدولة الصربية، وذلك باستثناءات طفيفة تتعلق بالموظفين من ألبان كوسوفو ومشاريعهم، التي تمول من المؤسسات المؤقتة.

الحالة الأمنية

٨ - باستثناء المظاهرات التي اتسمت بالعنف والتي حدثت في ١٠ شباط/فبراير بقيادة حركة فيتيفيندوسي والتفجير الذي وقع في وسط بريشتينا في ١٩ شباط/فبراير والذي أدى إلى إتلاف ثلاث مركبات تابعة للأمم المتحدة، ظلت الحالة الأمنية تتسم بالهدوء عموماً. وكان هناك عدد صغير نسبياً من الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وانخفضت مستويات الجرائم بصفة عامة خلال عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بعام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بفئات معينة، انخفضت الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص بنسبة ١١ في المائة والجرائم المتصلة بالأسلحة بنسبة ١٠ في المائة. وانخفضت جرائم القتل بنسبة ١٥ في المائة. والمحال الوحيد الذي حدثت فيه زيادة ملموسة في مستوى الجريمة هو الجرائم ضد الممتلكات، التي ارتفعت بنسبة ٥ في المائة. كما انخفضت بدرجة كبيرة، نسبتها ٧٠ في المائة، الأحداث التي وقعت بدوافع عرقية.

٩ - وما زالت حركة تقرير المصير، فيتيفيندوسي، وروابطها مع المجموعات الأخرى مثل رابطة المحاربين القدماء تشكل أحد دواعي القلق. ومن المرجح أن تواصل الجماعات المتطرفة استغلال أي سخط عام ناتج عن مقترحات مبعوثي الخاص وعملية تحديد الوضع مستقبلاً، بما في ذلك التأخيرات التي حدثت في العملية. وقد تسعى عناصر هامشية أخرى إلى استغلال الجو المشحون المتعلق بعملية تحديد الوضع مستقبلاً لإثارة العنف العرقي لتحقيق مآربها الذاتية. وهناك أسباب قوية تدعو إلى القلق إزاء إمكانية قيام الزعماء السياسيين المتطرفين شمال نهر إيبار بأعمال مفاجئة وتصادمية وإزاء ما قد يثيره ذلك من ردود أفعال في بقية أنحاء كوسوفو. وقد أصدر بعض زعماء صرب كوسوفو بيانات تشير ضمناً إلى إمكانية الاضطلاع بمبادرات أحادية رداً على القرار المتعلق بوضع كوسوفو مستقبلاً.

المعايير والتكامل الأوروبي

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة إحراز تقدم بشأن تنفيذ المعايير. وقد استعيض عن الوثيقة المرجعية الأساسية المتعلقة بتنفيذ المعايير، وهي خطة تنفيذ معايير كوسوفو لعام ٢٠٠٤، بخطة العمل لتنفيذ الشراكة الأوروبية، التي وافقت عليها الحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأهداف المعايير التي يبلغ عددها ١٠٩ والواردة في خطة التنفيذ الأصلية مدججة جميعها في خطة العمل، ولكن الإجراءات التي اتفق عليها في عام ٢٠٠٤ قد استكملت ونقحت لكي تعكس التحديات الراهنة وتستجيب لكل من الأولويات الواردة في أهداف المعايير والشراكة الأوروبية. ونتيجة لذلك، فإن وكالة التكامل الأوروبي هي الآن آلية التنسيق الرئيسية داخل إطار المؤسسات المؤقتة بشأن المعايير، وخطة العمل لتنفيذ

الشراكة الأوروبية هي أداة التوجيه الرئيسية لعملية كوسوفو للتكامل الأوروبي. ومن المتوقع أن تظل عملية التكامل الأوروبي تشكّل إحدى أولويات حكومة كوسوفو في المستقبل المنظور، الأمر الذي سيكفل أن يؤدي إلى المحافظة على المبادئ التي يقوم عليها برنامج المعايير وتعزيزه بعد انتهاء ولاية البعثة.

اللامركزية

١١ - ما زالت عملية إضفاء طابع اللامركزية تشكل قضية خلافية في سياق عملية تحديد الوضع. وبالرغم من أن فريق كوسوفو للتفاوض قد حسّن أنشطة التواصل مع البلديات لشرح مقترحاته للبلديات الجديدة، فإنه واجه انتقادات ممن يعيشون في المناطق المتأثرة وغيرهم ممن يشعرون أن اللامركزية هي عبارة عن وسيلة لترسيخ السيطرة الإقليمية لبلغراد على المناطق التي تتمتع بأغلبية صربية في كوسوفو. ولا يقتصر أثر عملية إضفاء طابع اللامركزية على الناحية السياسية فحسب، بل إن ثمة صعوبات عملية أصبحت أيضا واضحة في إنشاء الوحدات البلدية النموذجية المتوخى إنشاؤها في الوقت الحالي، بما في ذلك تعيين وتدريب موظفين مؤهلين والحصول على التمويل اللازم. وفي تقييم أجري مؤخرا لأداء تلك الوحدات، وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها في ممارسة اختصاصاتها الإضافية، قررت الحكومة إرجاء تحويلها إلى بلديات كاملة لغاية تموز/يوليه ٢٠٠٧.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي أن يكون إنشاء البلديات الجديدة متزامنا مع إجراء الانتخابات البلدية الجديدة، التي أرجئت بسبب عملية تحديد الوضع. وتقوم الحكومة حاليا بإجراء رصد دقيق لأداء الوحدات البلدية النموذجية في ممارستها للاختصاصات التي اكتسبتها مؤخرا بغية إعداد تلك الوحدات للاضطلاع باختصاصات إضافية. وتشير الصعوبات التي صادفتها الحكومة والبلديات المضيفة في إنشاء الوحدات إلى أن مواصلة إضفاء طابع اللامركزية على النحو المقترح في اقتراح التسوية، سيتطلب قدرا كبيرا من الوقت والموارد، فضلا عن دعم دولي كبير لكي يمكن تنفيذه.

التراث الثقافي والديني

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع عدد قليل من الحوادث، معظمها يتعلق بالسرقة، ضد كنائس الصرب الأرثوذكس. وهذا الانخفاض في عدد الحوادث يعكس زيادة الدوريات التي تقوم بها دائرة شرطة كوسوفو في مواقع التراث الثقافي للصرب الأرثوذكس. وفي كانون الثاني/يناير، اضطرت البعثة إلى ممارسة ضغوط على المؤسسات المؤقتة لإزالة الأعمال الإنشائية غير القانونية بالقرب من دير فيسوكي ديكاني الصربي الأرثوذكسي. وتضمنت

المسائل الأخرى التي تبعت على القلق فيما يتعلق بذلك الدير الخطط التي وضعتها المؤسسات المؤقتة لإنشاء طريق أقاليمي إلى الجبل الأسود، الذي من شأنه أن يشق المنطقة المحددة الخاصة، التي أنشئت لحماية هذا الموقع التراثي العالمي. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أصدر يواكيم روكر، ممثلي الخاص، قانون التراث الثقافي، الذي يتيح إمكانية إجراء تعديلات تهدف إلى مواءمة القانون مع الترتيبات المتعلقة بوضع كوسوفو مستقبلاً.

١٤ - وقد أحرز تقدم في عملية إعادة بناء الكنائس الصربية الأرثوذكسية التي أصيبت بأضرار أو دمرت خلال أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. واضطلع بمشاريع على نطاق واسع في سبعة مواقع تحت توجيه لجنة تنفيذ أعمال التعمير، التي يرأسها مجلس أوروبا، خلال الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتتوخى خطة عمل اللجنة لعام ٢٠٠٧ مواصلة الأعمال الجارية في هذه المواقع وعدد يصل إلى ١٣ موقعا إضافيا. وفي أعقاب توقيع مذكرة التفاهم بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبعثة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، التي وفرت إطارا لتنفيذ المشاريع الممولة من التبرعات التي أعلنت في مؤتمر اليونسكو للمانحين لعام ٢٠٠٥، وقعت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ مذكرة تفاهم أخرى تتيح إمكانية تنفيذ مشروع باستخدام مبلغ مليون دولار مقدم من حكومة الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تبدأ اليونسكو قريبا العمل في سبعة مواقع مختارة لهذا المشروع، الذي يضم آثارا عثمانية وأرثوذكسية.

الحوار

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل فريقان من الأفرقة العاملة الأربعة المعنية بالحوار بشأن المسائل التقنية بين برشتينا وبلغراد كامنين. ومع ذلك عقد الفريق العامل المعني بالمفقودين اجتماعين مغلقين في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، في حين عقد الفريق العامل الفرعي المعني بالطب الشرعي اجتماعات هاتفية على فترات منتظمة كل أربعة إلى ستة أسابيع. وعقد الفريق العامل الفرعي التقني التابع للفريق العامل المعني بعمليات العودة لاجتماعه الأول في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في بريشتينا. وتم التغلب على الجمود بشأن التفسيرات المتباينة تباينا صارخا لنطاق البروتوكول المتعلق بعمليات العودة الموقع في وقت سابق من ذلك العام وكانت حصيلة المناقشات إيجابية. وشمل التعاون مع سلطات بلغراد بشأن المسائل الثقافية تبادل الأعمال الفنية وإعادة الوثائق والآثار القديمة.

عمليات العودة

١٦ - ما زالت العوامل الرئيسية التي تؤثر في عمليات العودة، التي ما زالت منخفضة، هي الافتقار إلى الفرص الاقتصادية، وعدم التيقن بشأن وضع كوسوفو مستقبلا، وبدرجة أقل كثيرا عما كان عليه الوضع في السابق، الحالة الأمنية. كما يؤثر العجز التمويلي البالغ ١٥,٤ مليون يورو تأثيرا سلبيا على معدل العودة. وبصورة متزايدة، تبرهن البلديات قدرتها على القيام بصورة مباشرة بتنفيذ عناصر مشاريع العودة، مما يجعلها أكثر استدامة وأقل تكلفة. ويلزم أن تقوم وزارة شؤون الطوائف والعودة التابعة لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، بعد تغيير قيادتها، أن تواصل أنشطة التعمير، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ توصيات عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام ٢٠٠٦. ويؤثر العجز التمويلي في ١٨ مشروعا من مشاريع العودة الموافق عليها في الوقت الحالي، التي أعيد تقييمها جميعا مع أصحاب المصلحة أو يجري حاليا إعادة تقييمها لتخفيض التكاليف المتوقعة. وتواصل على الصعيد المحلي التعاون بشأن عمليات العودة بين المؤسسات المؤقتة وحكومة صربيا، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالشواغل الإنسانية.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٦، وصل العدد الكلي للأشخاص الذين أعيدوا إلى الوطن بصورة غير طوعية من البلدان المضيفة ٣ ٥٩٨ شخصا. ويجري حاليا نقل مهام إعادة إلى الوطن إلى المؤسسات المؤقتة. وهناك ٩٠ ٠٠٠ من الكوسوفيين الآخرين معرضين للترحيل وإعادة إلى كوسوفو، الأمر الذي يزيد من الحاجة الملحة لأن تعالج خطة الحكومة/البعثة الاحتياجات المتعلقة بإعادة الإدماج.

الاقتصاد

١٨ - حدث عدد من التطورات الاقتصادية الهامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تمت صياغة المسودة الأولى لاستراتيجية وخطة تنمية كوسوفو في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، إلا أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين الاضطلاع به في مجال تحديد الأولويات بالنسبة للتدابير المقترحة المتعلقة بالسياسات ووضع مشاريع ملموسة بتكاليف محددة. وبعد إتمامها في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، يتوقع أن تصبح استراتيجية وخطة تنمية كوسوفو بمثابة الإطار الاستراتيجي لأولويات السياسات العامة والإنفاق الحكومي وإنفاق الجهات المانحة. وهدفها النهائي هو تحسين آثار السياسات العامة وفعالية الإنفاق العام.

١٩ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقّعت البعثة نيابة عن كوسوفو، على اتفاق منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى الذي تم توسيع دائرة عضويته، والذي يمثل اتفاقا

وحيدا للتجارة الحرة فيما بين أطرافه: وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، و الجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا، وكرواتيا، ومولدوفا، والبعثة، بالنيابة عن كوسوفو. وسيسفر الاتفاق عن تحرير العلاقات التجارية فيما بين الأطراف وتبسيطها، مما سيشجع لتلك الأطراف إمكانية الوصول إلى سوق كبير من المستهلكين.

٢٠ - وجرى السير قدما في مشروعين كبيرين في قطاعي الطاقة والاتصالات. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت وزارة الطاقة والتعدين أن ١٠ شركات أبدت اهتمامها بمشروع تطوير قطاع الطاقة الذي يشمل إنشاء محطة جديدة لتوليد الكهرباء في كوسوفو. وكانت أربع شركات منها مستوفية لمعايير التأهل، وستوجه لها الدعوة لتقديم مقترحات مفصلة. وتم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ توقيع منحة البنك الدولي للمساعدة التقنية في مجال توليد الطاقة من الليغنيت بقيمة ٨,٥ مليون دولار سيدعم بها المشروع. وثانيا، كان ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ هو الموعد النهائي لتقديم العطاءات في مناقصة الشبكة الثانية للهاتف الخليوي في كوسوفو التي كان قد أعلن عنها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد قدمت خمسة عطاءات، منها عطاءات من شركات محلية داخلية في اتصالات مع شركاء دوليين. ويجري حاليا تقييم العطاءات.

الترتيبات الدولية المقبلة والفترة الانتقالية

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كُثفت الأعمال التحضيرية وأعمال التخطيط المتعلقة بنقل مسؤوليات البعثة لدى انتهاء ولايتها إثر التوصل إلى تسوية سياسية. وهذه الأعمال التحضيرية، التي ظلت من الأولويات العليا للبعثة وشركائها الدوليين والمحليين، يضطلع بها عن طريق خمسة أفرقة عاملة فنية في مجالات سيادة القانون، وشؤون الحكم، والإدارة المدنية، والتشريع، والاقتصاد والملكية. وبدأت كذلك الأعمال التحضيرية لوضع ترتيب دستوري وإجراء انتخابات لمرحلة ما بعد البعثة، ولكن دون المساس بالتوصل لتسوية سياسية في نهاية المطاف. وأحرز تقدم جيد على كل من الصعيدين السياسي والتقني في التحضير لمرحلة انتقالية. واستمر ممثلي الخاص في ترؤس الفريق التوجيهي المحلي المعني بوضع الترتيبات الدولية المقبلة والذي يضم ممثلين عن مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، وأفرقة الإعداد لإنشاء المكتب المدني الدولي الذي سيفتح مستقبلا، وبعثة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع التي ستوفد مستقبلا. والتخطيط الجاري حاليا موجه نحو تمهيد الميدان لإنشاء سلطات دولية فعالة على وجه السرعة في المستقبل، مما سيكفل عدم ظهور فجوات في السلطات والقدرات السياسية الدولية أثناء الفترة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، عقد مكتب المبعوث الخاص عددا من الاجتماعات في فيينا مع ممثلين عن البعثة،

وأفرقة الإعداد للمكتب المدني الدولي الذي سيفتتح مستقبلاً، وبعثة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع التي ستوفد مستقبلاً، وذلك لإحاطتهم علماً بالتفصيل بمقترحات المكتب وللمناقشة خطوات التنفيذ اللازمة.

ثالثاً - ملاحظات

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير وطوال عملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلاً برمتها، أظهرت مؤسسات كوسوفو التزاماً مطرداً بتنفيذ المعايير. وفي حين أن التقدم عموماً كان متفاوتاً، وأنه ما زال هناك مجالاً للتحسن، فإنني أرحب بهذا الالتزام وبأنه أدى إلى اتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام في كثير من المجالات المتعلقة بالمعايير، بما في ذلك في مجالات ذات أهمية حيوية لطوائف الأقليات في كوسوفو. وإنني أهيب بقيادة كوسوفو ومؤسساتها أن يؤكدوا هذا الالتزام من جديد وأن يواصلوا التصرف وفقاً له.

٢٣ - وفي الوقت ذاته، فإنه من المهم التسليم بأن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ المعايير، وتحقيق استدامة ما تم تحقيقه حتى الآن وترسيخه، سيتطلب مواصلة الزخم فيما يتعلق بعملية تحديد الوضع مستقبلاً وتحديد توقعات ملموسة بشأن إنجاز العملية.

٢٤ - وبعد ما يقرب من ثماني سنوات من إدارة الأمم المتحدة المؤقتة، يلزم أن يتوفر لكوسوفو وشعبها رؤية واضحة بشأن مستقبلهم. والدعوة موجهة إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء الرئيسية لمواجهة هذا التحدي. وينبغي أن يحظى التحرك الآني نحو اختتام العملية السياسية المتعلقة بوضع كوسوفو مستقبلاً والتوصل إلى حل مستدام لوضع كوسوفو مستقبلاً، باهتمام على سبيل الأولوية من جانب المجتمع الدولي ككل.

٢٥ - ولا بد أن يستلزم هذا الحل أن تكون كوسوفو مستقرة ويمكن أن تتعايش فيها الطوائف جميعها في سلام. ولا يمكن التسامح مع استخدام العنف من جانب فئات متطرفة في كوسوفو لتحقيق أهداف سياسية، وينبغي إدانة ذلك بقوة. وإنني ألاحظ بقلق المظاهرات العنيفة التي حدثت في ١٠ شباط/فبراير في بريشتينا، مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح، وأدعو منظمو المظاهرات إلى ممارسة ضبط النفس والتحلي بالمسؤولية في سعيهم لتحقيق غاياتهم السياسية بالوسائل السلمية.

٢٦ - وسيواصل ممثلي الخاص وموظفوه التركيز على تهيئة بيئة مواتية من أجل عملية تحديد الوضع مستقبلاً، وذلك بالعمل على نحو وثيق مع الزعماء المحليين في إدارة السياق السياسي عموماً في كوسوفو والعمل على إحراز تقدم في التحضير للانتقال إلى الترتيبات الدولية التي ستتحقق مستقبلاً بعد تسوية وضع كوسوفو مستقبلاً. ومن الأهمية بمكان أن يظل ممثلي

الخاص، في جهده هذا، يتمتع بدعم ومساندة مجلس الأمن، وفريق الاتصال، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي بأسره.

٢٧ - ومن الضروري أن يستمر توفير موارد كافية للبعثة إلى حين إنجاز ولايتها، وإنني أطلب من الدول الأعضاء أن تكفل اتخاذ جميع التدابير الملائمة لكفالة أن تتوفر للبعثة ما يلزمها من موارد وموظفين لأداء الولاية المسندة إليها من مجلس الأمن.

٢٨ - وإنني أود أن أعرب عن تقديري ليواكيم روكر، ممثلي الخاص، ولموظفي البعثة لالتزامهم بخدمة المنظمة. إذ أن تفانيهم وجهودهم الدؤوبة في الاضطلاع بمهامهم جديران بالتأييد بصفة خاصة في هذه المرحلة الحاسمة والصعبة بالنسبة للبعثة. كما أود أن أعرب عن تقديري لقوة كوسوفو، ولشريكها في البعثة - الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وغيرها من الجهات المساهمة، لما أبدته من التزام وما قدمته من دعم.

تقييم تقني للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو

أعدده الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧

- ١ - كانت عملية تسوية الوضع هي الموضوع الأساسي في الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أنه قد استمر إحراز تقدم في تنفيذ المعايير، وأحرز الانتقال من خطة تنفيذ معايير كوسوفو إلى خطة عمل الشراكة الأوروبية تقديماً ملموساً.
- ٢ - واستمر كذلك تنفيذ البنود المتبقية من برنامج نقاط الأولوية الـ ١٣ الذي قدمه فريق الاتصال إلى حكومة كوسوفو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

أولويات تنفيذ المعايير الثلاثة عشر

- ٣ - **الأولوية ١:** تم سن قانون الحرية الدينية في ٢٤ آب/أغسطس، وقانون اللغات في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقانون التراث الثقافي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤ - **الأولوية ٢:** أعلنت البعثة/مجلس اتخاذ القرارات التابع لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر الانتهاء من أعمال إعادة بناء الممتلكات التي أصيبت بأضرار في سفيناري في آذار/مارس ٢٠٠٤ والتي اضطلع بها تحت قيادة فيلق حماية كوسوفو. وأعلنت لجنة هندسية تابعة للبعثة/المؤسسات المؤقتة/الفيلق أن جميع الممتلكات أصبحت صالحة للسكنى. إلا أن مالكي المنازل المشردين من صرب كوسوفو قد اختاروا عدم العودة. وبالتالي، وبالرغم من زيادة دوريات دائرة شرطة كوسوفو، وقعت بعض حوادث سطو على المنازل غير المأهولة مما تطلب إجراء إصلاحات إضافية بسيطة. واقترحت اللجنة ألا يضطلع بأية أعمال إصلاح أخرى ما لم يتعهد الناس بالعودة فوراً للسكنى في ممتلكاتهم، إذ أنه إذا لم يحدث ذلك ستظل المنازل غير المأهولة عرضة للعوامل الجوية وغيرها من الأخطار وسيلزم إصلاحها من جديد. وبنفس المنطق، توقفت الحكومة عن المضي في أعمال الإصلاح فيما يتصل بالمطالبات التجارية الـ ٢٤ المتبقية.
- ٥ - **الأولوية ٣:** بعد تنفيذ المشروع الرائد الأولي في منطقة بريشتينا، وسّعت وكالة كوسوفو العقارية نطاق خطة التأجير لتشمل جميع المباني السكنية الواقعة حالياً في نطاق إدارتها والبالغ عددها ٢٤٧ ٥ مبنى. وبحلول ٣١ كانون الثاني/يناير كان ٤٠٢ ١ من أصحاب حقوق الملكية قد أدرجوا ممتلكاتهم في الخطة. ويسدد الآن ٤٠ شاغلاً إيجارات وتم تحصيل مبلغ ٢٣ ٤٩٠ يورو. ونُفذت في كانون الثاني/يناير أيضاً أول ١٢ حالة طرد

لشاغلين رفضوا سداد الإيجار، وشرعت الوكالة في حملة إعلامية لتحديد مستأجرين لتلك الممتلكات.

٦ - **الأولوية ٤:** ما زال هناك ٦٧٢ مقررًا اتخذتها مديرية الإسكان والممتلكات/لجنة المطالبات المتعلقة بالإسكان والممتلكات لم يتم تنفيذها بعد، مقابل ١٥٠ مقررًا في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المقرر أن يكتمل التنفيذ بحلول نهاية آذار/مارس. وما زال التعاون بين وكالة كوسوفو العقارية والشرطة يسير بشكل مُرضٍ.

٧ - **الأولوية ٥:** في ١ كانون الثاني/يناير، نُقل اختصاص تقديم خدمات القطارات والحافلات كمساعدات إنسانية لطوائف الأقليات، بما في ذلك الميزانية البالغة ٦٧٥.٠٠٠ يورو، من البعثة إلى وزارة النقل والاتصالات. ويشير الرصد الأولي إلى أن أعضاء طوائف الأقليات ما زالوا يستعملون خدمة حافلات المساعدة الإنسانية وراضون عنها بوجه عام.

٨ - **الأولوية ٦:** خصصت الحكومة أموال مشروع العائدين وفقا للاتفاق المبرم مع البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٩ - **الأولوية ٧:** في ١٦ كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس الوزراء ووزير العدل ورئيس المحكمة العليا ورئيس هيئة الادعاء بيانا مشتركا طالبوا فيه الشهود على أعمال الشغب التي وقعت في شهر آذار/مارس أن يتعاونوا مع الشرطة، وأعلنوا عن السبل المختلفة المتاحة للجمهور للإدلاء بمعلومات إلى الشرطة. وتشير الأرقام التي أصدرها مكتب الإدارة القضائية التابع للمجلس القضائي لكوسوفو في ١٠ كانون الثاني/يناير بخصوص قضايا آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى أنه عرضت إلى الآن أمام المحاكم المحلية ٣٢٦ تهمة جنائية، ولا يشمل هذا محاكم المخالفات البسيطة. وأسفر ذلك عن إصدار ٢٠٠ لائحة اتهام أسفرت بدورها عن صدور ١٣٤ حكما بالإدانة. وما زالت ٢٩ قضية قيد التحقيق. وتمثل هذه الأرقام تغيرا طفيفا جدا عن التقرير السابق. وأصدرت المحاكم الدولية لوائح الاتهام بحق ٣١ متهما أدين منهم ٢٦ وهناك ٤ تجري محاكمتهم أو ينتظرون المحاكمة؛ ويجري التحضير لـ ١٣ قضية جديدة. ويستمر العمل في إنشاء قاعدة بيانات شاملة بشأن قضايا آذار/مارس ٢٠٠٤ داخل وحدة الشرطة المتخصصة التي أنشئت في عام ٢٠٠٦ لمعالجة تلك القضايا. وفي واقعة جديدة حدثت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أُلقت الشرطة القبض على امرأة بتهمة الاعتداء الجسيم والحريق العمد.

١٠ - **الأولوية ٨:** في ١ أيلول/سبتمبر، أصدرت وزارة الخدمات العامة أمرا إداريا حددت فيه قواعد وإجراءات رصد استخدام اللغات الرسمية على المستوى المركزي. وقامت الحكومة

كذلك بتجميع عناصر أول قرص مدمج CD-Rom يحتوي على جميع مقررات الحكومة ولوائحها باللغات الرسمية وتم توزيعها على الوزارات والبلديات.

١١ - الأولوية ٩: قامت لجنة خاصة باستعراض ٣١ طلبا للحصول على منح لتمويل وسائل الإعلام للأقليات؛ ووقع الاختيار على ١١ من وسائل الإعلام وتم توزيع المنح في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

١٢ - الأولوية ١٠: تم الآن إنشاء جميع مراكز الشرطة البلدية الفرعية الجديدة الـ ١٧ التي تم الاتفاق بشأنها في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين مفوض الشرطة ووزير الداخلية، بما فيها المركزان المنشآن في مجتمعين كان سكانهما المحليون قد أبدوا رفضهم لهما في بادئ الأمر.

١٣ - الأولوية ١١: انتخبت الجمعية مدير وكالة مكافحة الفساد في ١٧ تموز/يوليه.

١٤ - الأولوية ١٢: أنشئ مجلس وسائل الإعلام المستقل في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وهو يحل الآن محل المفوض المؤقت لوسائل الإعلام. وفي ١١ كانون الثاني/يناير عيّنت جمعية كوسوفو اثنين من المرشحين لمجلس طعون وسائل الإعلام، وبذلك أنشئت رسميا جميع الهيئات اللازمة لقيام مجلس وسائل الإعلام المستقل بوظائفه.

١٥ - الأولوية ١٣: مشروع القانون المعدّل لقانون المشتريات العامة معروض على اللجان التابعة للجمعية في انتظار قراءة ثانية.

المؤسسات الديمقراطية العاملة

١٦ - يوجد في كوسوفو ٣٨ حزبا سياسيا مسجلا. وتواجه ثلاثة أحزاب احتمال تعليقها لعدم تقديمها تقاريرها المالية نصف السنوية. وبينما تتسم الصيغة المستخدمة حاليا لتوزيع الأموال على الأحزاب السياسية بالإنصاف، فإن القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية، الذي اعتمده الجمعية، يلزم تنقيحه لتنظيم هذا التوزيع دون أن يكون مميّزا ضد الأحزاب الحائزة على مقاعد محجوزة.

١٧ - وما زالت الحكومة تحتفظ على سبيل الأمانة بمرتبات صرب كوسوفو الذين خرجوا من كشوف مرتبات المؤسسات المؤقتة. وتم وضع إجراء مبسط لإعادتهم إلى عملهم بعد ورود شكاوى بشأن حدوث تأخيرات إجرائية على مستوى البلديات. وتم حتى الآن إعادة ٥١ من صرب كوسوفو إلى عملهم ودفعت لهم مرتباتهم.

١٨ - وتشغل الخدمة المدنية ٤٦٠ ٦٨ موظفا منهم ١٩١ ٤٠ موظفا في البلديات و ٢٦٩ ٢٨ موظفا على المستوى المركزي. ويمثل الموظفون من الأقليات نسبة ١١,٢ في المائة.

١٩ - ورغم وجود أمر إداري صادر عن وزارة المالية والاقتصاد في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بشأن تطبيق الحصة العادلة من التمويل، لم يتم بإعداد الخطة السنوية لمشاريع الأقليات والنفقات المخصصة لها لميزانية عام ٢٠٠٧ (حتى ١٩ كانون الثاني/يناير) سوى ١٦ بلدية من البلديات الـ ٢٧ التي قدمت تقارير عن الحصة العادلة من التمويل. وهددت وزارة المالية والاقتصاد بتطبيق جزاءات على البلديات المخالفة. ويشير التقرير الفصلي الثالث المتعلق بالحصة العادلة من التمويل لعام ٢٠٠٦ إلى أن ٢٠ من البلديات الـ ٢٧ قد بلغت أو تجاوزت أهدافها، وهو ما يمثل تحسنا طفيفا عما ورد في التقرير الفصلي الثاني الذي كانت فيه ١٧ بلدية قد حققت ذلك. ولم تقدم جفيتشان إلى الآن أية تقارير عن الحصة العادلة من التمويل لعام ٢٠٠٦ رغم تلقيها أموالا من الميزانية الموحدة لكوسوفو.

٢٠ - وبدأ تطبيق القانون المتعلق باللغات، وإن كان ذلك قد تأخر قليلا. وفي كانون الثاني/يناير، أصدرت وزارة إدارة الحكم المحلي أمرا إداريا حددت فيه الخطوات التي يقتضيها تطبيق القانون، بما في ذلك إصدار ١٠ قوانين فرعية. ويجري حاليا إعداد أمر إداري يحدد تكوين واختصاصات لجنة اللغات.

٢١ - ويقوم بتقديم خدمات اللغات على مستوى البلديات ٢٨ بلدية، فقد أنشأت ٢٣ بلدية وحدات للغات واستعانت ٥ بلديات بـ مترجمين فوريين وتحريريين. ولم تعين جفيتشان وغلوغوفاتش أي مترجمين فوريين أو تحريريين. وتقوم وحدات اللغات أو المترجمون التحريريون بالمهام الموكلة لهم بشكل جيد في ١٦ بلدية. ولدى جميع الوزارات ومعظم البلديات الآن معدات للترجمة الفورية، إلا أنها تستغل استغلالا ناقصا أو لم يتم تركيبها على النحو الصحيح في ١٠ بلديات. ومعظم البلديات ممثل كليا أو جزئيا للقواعد المتعلقة باللغات فيما يتصل بلافتات الطرق والشوارع والمباني البلدية.

المؤسسات الديمقراطية العاملة: التحديات المقبلة

٢٢ - ما زال عدم رغبة الكثير من صرب كوسوفو في التعاون مع المؤسسات المؤقتة يمثل تحديا وعقبة أمام إحراز تقدم في مجال دمج طوائف صرب كوسوفو في نسيج المجتمع.

٢٣ - ويعد الامتثال للقانون المعني باللغات أمرا هاما وضروريا. وبينما تحسّن رصد الامتثال في مجال اللغات، فإنه يلزم مواصلة تطوير عملية الإنفاذ. ويتعين إنشاء لجنة اللغات.

٢٤ - وينبغي أن تواصل الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين تنفيذ استراتيجيتها الطويلة الأجل لزيادة عدد النساء في المؤسسات المؤقتة وتحسين مراكزهن فيها، مع التركيز بصفة خاصة على البلديات وعلى تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع وزارة إدارة الحكم المحلي.

٢٥ - وينبغي تعزيز الجهود التي تهدف إلى تفادي تسييس الخدمة المدنية وهياكل الحكم المحلي. وفي اثنتين من البلديات على الأقل، تؤثر الانقسامات السياسية في سلامة أداء الجمعية البلدية والهيئات البلدية الأخرى (ماليشيفو وجيلان).

٢٦ - وما زال مكتب الجريدة الرسمية يفتقر إلى نهج منظم لنشر القوانين والتشريعات الثانوية، وإلى قاعدة بيانات وفهرس لتيسير إمكانية الاطلاع على الكم الضخم من القوانين القائمة.

سيادة القانون

٢٧ - أصدر التوجيه الإداري اللازم لتنفيذ عملية فحص السجلات الشخصية لإعادة تعيين القضاة والمدعين العامين في نهاية عام ٢٠٠٦. ووضعت حاليا الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي والبعثة ومكتب الولايات المتحدة في بريشتينا ووثيقة المشروع ذات الصلة بشأن تمويل وتنفيذ عملية فحص السجلات الشخصية وأصبحتا الآن جاهزتين للتوقيع. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة إجراء مناقشة مع المجلس القضائي لكوسوفو بشأن توزيع وظائف القضاة والمدعين المدرجة في الميزانية والبالغ عددها ٤٢١ وظيفة بين مختلف المحاكم في كوسوفو.

٢٨ - ويتواصل تحويل الاختصاصات ذات الصلة إلى وزارة العدل بنقل شؤون الإدارة الجنائية والمفوقدين والطب الشرعي. وانخفضت قليلا نسبة تمثيل الأقليات في تلك الوزارة من ١٥,١٦ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ١٤,٩ في المائة نظرا لأن معظم المعينين الجدد من الألبانيين. ومن المتوقع الإعلان عن الشواغر في وسائط الإعلام المطبوعة باللغة الصربية.

٢٩ - وتواصل وزارة الداخلية بناء القدرة بهدف معالجة مسائل الهجرة والإعادة إلى الوطن والرقابة على دائرة شرطة كوسوفو، والتأهب للطوارئ وإدارتها. وانخفضت نسبة تمثيل الأقليات من ١٠,٩٧ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٩,٤ في المائة، نظرا لأن معظم المعينين الجدد من الألبانيين. ويُتوقع قريبا ملء الشواغر المتبقية وعددها ٦٤ (من أصل ٧٧٩ وظيفة)؛ وتشغل المرأة ٣٩,٧ في المائة من الوظائف.

٣٠ - وزادت المتأخرات المتراكمة من العمل في المحكمة المدنية من ٢,٤٦ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتصل إلى ٤٧ ١٠٥ قضايا. ويجري حاليا إعداد استراتيجية لتخفيض المتأخرات المتراكمة لقضايا الملكية وغيرها من القضايا المدنية ويتوقع وضعها في صيغتها النهائية بحلول نهاية شباط/فبراير. وتشمل الحلول الممكنة إصلاح التشريعات، ورصد القضايا المدنية، وإعادة توزيع القضاة، وتحسين نظام تسليم أوامر الحضور الصادرة عن المحاكم، وإيجاد حلول للقضايا المعلقة المتعلقة بالملكية، وإدخال تحسينات على إدارة القضايا.

٣١ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عين الممثل الخاص للأمين العام ١٢ شخصا للعمل في السلطة القضائية لكوسوفو. وكان خمسة منهم من الطوائف الممثلة تمثيلا ناقصا. ويبلغ تمثيل غير الألبانيين حاليا ١٠,٨٦ في المائة بالنسبة للقضاة و ٩,٠٩ في المائة بالنسبة للمدعين العامين. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة ٢٦,٨٣ في المائة بالنسبة للقضاة و ٢٠,٤٥ في المائة بالنسبة للمدعين العامين.

٣٢ - وتسير عملية إنشاء مكتب المدعي الخاص لكوسوفو في مسارها الصحيح. وجرى اختيار ثلاثة مدعين في كانون الثاني/يناير ومن المنتظر أن يعتمد المجلس القضائي لكوسوفو اختياريهم وأن يعينهم الممثل الخاص. وفي حالة اعتماد تعيينهم، سيرتفع عدد المدعين الخاصين لكوسوفو من مدع واحد إلى أربعة مدعين.

٣٣ - وما زال معدل الجريمة بين الطوائف العرقية منخفضا لكن القضايا مازالت تلقي أكبر قدر من التغطية في وسائل الإعلام الناطقة باللغة الصربية. وعقب إطلاق النار على أحد أفراد دائرة شرطة كوسوفو ووفاته لاحقا في ٣ كانون الثاني/يناير على الطريق الرئيسي بين بريشتينا وميتروفيتشا بالقرب من بايين موست (Babimovc/Babin Most)، وهي قرية تسكنها أغلبية صربية، قام ضباط دائرة شرطة كوسوفو بدعم من شرطة البعثة بعمليات تفتيش لـ ١٧ مترا، مما أسفر عن إدعاءات روجها سكان القرية بشدة مفادها أن القوة استخدمت بشكل مفرط. غير أن التحقيقات التي قامت بها وحدة المعايير المهنية التابعة لدائرة شرطة كوسوفو، والتي رصدها عن كذب كبار مسؤولي شرطة البعثة، لم تكشف إلى الآن عن قيام الضباط المعنيين بأي ممارسه مهنية سيئة.

٣٤ - وأنشئت اللجان المحلية للسلامة العامة في ١٣ مجتمعا محليا من المجتمعات المحلية الـ ١٧ المقررة أصلا. ويتواصل بذل الجهود في المجتمعات المحلية الأربعة التي لم توافق حتى الآن على إنشاء تلك اللجان.

٣٥ - وما زالت دائرة شرطة كوسوفو ودائرة إصلاحات كوسوفو تتسمان بالطابع المتعدد الأعراق، حيث تبلغ نسبة الموظفين المنتمين إلى الأقليات ١٦ في المائة (٣,١٠ في المائة من

الصرب) في دائرة شرطة كوسوفو و ١٤,٣٥ في المائة (١٠,٦٥ في المائة من الصرب) في دائرة إصلاحات كوسوفو. وتشكل المرأة نسبة ١٣,٥٤ في المائة في دائرة شرطة كوسوفو و ١٢,٢٧ في المائة في دائرة إصلاحات كوسوفو.

٣٦ - وانتقلت مديرية التخطيط والتنمية من إشراف البعثة إلى دائرة شرطة كوسوفو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٣٧ - وتقوم حاليا وكالة مكافحة الفساد بوظيفتها لكنها تعاني من تخفيض ميزانيتها مما أدى إلى خفض عدد موظفيها إلى ثمانية موظفين بدلا من الـ ٣٥ موظفا الذين أقرتهم الجمعية. ونفذت حملة لمكافحة الفساد مدتها أسبوعان في كانون الأول/ديسمبر بالإعلان عن إقامة خط اتصال مباشر سري للمواطنين للإبلاغ عن حالات الفساد. وتلقت الوكالة ١٠٥ حالات يدعى فيها بوجود فساد. وخلال عام ٢٠٠٦، أُلقي القبض على ٢٤ شخصا وأدين شخص واحد بتهم متصلة بالفساد. وانتهى البت في قضية اختلاس أخرى في ٢٤ كانون الثاني/يناير أسفرت عن صدور حكم بالسجن لمدة سنتين وحكم مع وقف التنفيذ. وما زال التحقيق مستمرا في اختلاس مبلغ ٢٣٦ ٥٠٠ يورو خصص لشراء سيارة مصفحة، سُدد ثمنها لكنها لم تسلم قط، لمكتب رئيس جمعية كوسوفو (في ولاية رئيس الجمعية السابق). وأُلقي القبض على ثلاثة متهمين، منهم مسؤولان من مسؤولي الجمعية.

سيادة القانون: التحديات المقبلة

٣٨ - من الضروري بذل مزيد من الجهود لحماية الشهود من التخويف. فالتشريع المتعلق بحماية الشهود لم يوضع في صيغته النهائية بعد. ومن المتوقع أن يصدر التقييم النهائي من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لبرنامج حماية الشهود في كوسوفو في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، مما سيمهد الطريق أمام توفير التمويل والدعم المالي من الجهات المانحة لأي برنامج لحماية الشهود في كوسوفو ينشأ في المستقبل.

٣٩ - وما زال من الضروري القيام بمزيد من العمل لزيادة عدد أفراد الطوائف الممثلة تمثيلا ناقصا في أوساط القضاة والمدعين.

٤٠ - وتنفيذ نظام معلومات إدارة القضايا متأخر كثيرا عن مواعده ويتطلب بذل مزيد من الجهود. ومن الضروري تشجيع القضاة والمدعين وموظفي المحاكم على استخدام النظام.

٤١ - ومن الضروري أن تكفل الحكومة قيام وكالة مكافحة الفساد بوظيفتها بالكامل. وينبغي أن تعين جميع الوزارات موظفين للمراقبة. ويلزم أن تبدأ الوكالة في جمع التصريحات المتعلقة بالملكية والأصول لأعضاء الجمعية والوزراء وكبار موظفي الوزارات والسلطة

القضائية والشرطة والتحقيق فيها. ومن الضروري أن تقدم الوزارات قوائم بأسماء كبار مسؤوليها.

٤٢ - وينبغي أن يتم في أقرب وقت ممكن حل المشاكل التي تعوق نقل الاختصاصات المتعلقة بمهام سجل الأحوال المدنية من وزارة الخدمات العامة إلى وزارة الداخلية إذ أن استمرار إدارتي خدمات التسجيل والأحوال المدنية تحت الرقابة التنفيذية لوزارتين مختلفتين أمر يخالف الإطار التنظيمي والقانوني.

حرية التنقل

٤٣ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير، نقلت حافلة المساعدة الإنسانية المخصصة للأقليات بعض صرب كوسوفو من راهوفيك إلى جفيتشان وغراتسانيك وهي تحمل لوحة أرقام تدل على صرب كوسوفو (KS) ودون أي شعارات أو حراسة مميزة للأمم المتحدة لأول مرة منذ سبع سنوات.

٤٤ - وتواصل الشرطة تقييم الحالة الأمنية بأنها مستقرة لكنها تتسم بالهشاشة. وتبين باستمرار الدراسات الاستقصائية التي تجريها دائرة شرطة كوسوفو بصفة منتظمة أن أكثر من ٩٠ في المائة من أفراد الأقليات يتنقلون خارج مناطق إقامتهم؛ وأن تصورهم لحرية التنقل مازال جيدا (٩٢ إلى ٩٨ ممن أُجريت معهم مقابلات). ومن أمثلة ذلك، سافر صرب من كوسوفو وصربيا دون حراسة في سيارات خاصة إلى دير فيسوكي ديتشاني للاحتفال بيوم القديس ستيفان في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٥ - غير أن تفجير خط السكة الحديدية الممتد من فوشي كوسوبولي إلى ميتروفيتشا، ورجم إحدى الحافلات التي كانت تقل بعض صرب كوسوفو إلى ستربتشي في كانون الأول/ديسمبر، ووضع متراس طريق في تشرين الثاني/نوفمبر مما أدى إلى احتجاز حافلة تقل بعض صرب كوسوفو يبين أن من الضروري إحراز مزيد من التقدم.

٤٦ - ويتواصل تخفيض فرق الحراسة. وحسب أحدث تقديرات الشرطة، فإن نسبة من يطلبون الحراسة حاليا من الأقليات التي تسافر في كوسوفو تقل عن ١ في المائة. ونقاط التفتيش نادرة حاليا في كوسوفو.

٤٧ - ويواصل قادة كوسوفو عموما الإعراب بحرية عن رفضهم للعنف. وعقب ارتكاب هجوم ضد أحد السكان الصرب في كلينيا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أدان رئيس الجمعية البلدية ذلك الهجوم. ورغم عدم صدور أي بيان عام عن الحكومة المركزية، استقبل

رئيس الوزراء وفدا من العائدين الحضريين من صرب كوسوفو من كلينيا بصحبة رئيس الجمعية البلدية، وتعهد بدعم إعادة إدماجهم.

حرية التنقل: التحديات المقبلة

٤٨ - من الضروري أن تضطلع الحكومة المركزية بدور رائد في إدانة جرائم العنف حيثما تقع، انطلاقاً من سجلها الجيد في السنوات الأخيرة.

٤٩ - ومن الضروري أن تنفذ وزارة النقل والاتصالات عملية تشاورية لاختيار الطرق التي ستسلكها حافلات المساعدة الإنسانية في المستقبل.

عمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف

٥٠ - في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استقال وزير شؤون الطوائف والعودة، سلافيتشا بيتكوفيتش، بعد أن واجه انتقادات لشهور عديدة من المجتمع الدولي. وعُين الأمين الدائم برانيسلاف غريبيتش وزيرا بالنيابة وأقام على وجه السرعة علاقات أكثر إيجابية مع المجتمع الدولي، بإظهار التزامه بإمساك زمام عمليات العودة. وبدأ في عملية إعادة هيكلة الوزارة التي تأخرت كثيراً، مما سيجب إمكانية استئناف عمليات نقل الاختصاصات المؤجلة من البعثة إلى الوزارة.

٥١ - ووفقاً لأرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد طوعياً ٦٠٨ ١ أفراد من الأقليات (٥٩٣ صربياً) في عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل أدنى أرقام عودة الأقليات منذ عام ٢٠٠١ وأدنى أرقام عودة صرب كوسوفو منذ بدء الرصد السليم في عام ٢٠٠٠. ويعزى انخفاض الأرقام جزئياً إلى سوء إدارة ميزانية وزارة شؤون الطوائف والعودة في السنوات السابقة.

٥٢ - وما زالت فجوة التمويل الحالية البالغة ٤٠٠ ٠٠٠ يورو المتعلقة بـ ١٨ مشروعاً من مشاريع العودة المنظمة المتعددة القطاعات أهم العوائق في طريق عمليات العودة. وقد تم تخصيص مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ يورو في ميزانية عام ٢٠٠٧ لمشاريع العودة. وأشارت وزارة شؤون الطوائف والعودة إلى أنها ستركز على عودة الأفراد، وهو نهج لمعالجة مشكلة التشرّد أكثر فعالية من حيث التكلفة وأجدى اقتصادياً.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجزت مشاريع للعودة في سيغا وبريستوفيك وليفوتشا بيك وبابوش إي سيريفي بابوس لصالح ٤٠ و ٧٤ أسرة من صرب كوسوفو على التوالي. غير أن بعضها أجل عودته إلى الربيع. وأُنجز مشروع آخر لصالح ٢٧ أسرة في

كلينافك وبالتالي أصبحت كلينيا أول بلدية في كوسوفو تنفذ بالكامل مشروعاً من مشاريع العودة.

٥٤ - وفي مناسبتين مختلفتين، منعت بلديتا كاتشانيك وشتيمي المشردين داخلياً من المشاركة في زيارات استكشافية بدعوى ضلوعهم في ارتكاب جرائم حرب.

٥٥ - وتواصل سلطات بلغراد التعاون مع الهياكل البلدية فيما يتعلق ببعض مشاريع العودة. والعمل جارٍ في مشروع لوغوفو وجوراكوفك استوك للعودة وأيدت لجنة بريشتينا للتخطيط والتحضر والتشييد تخصيص أرض لمشروع نو في بادوفك الثاني.

٥٦ - وعقب تعيين تسعة موظفين في مديرية إدارة الحدود واللجوء والهجرة التابعة لوزارة الداخلية، من المتوقع تحقيق زخم في وتيرة نقل الاختصاصات في مجال الإعادة إلى الوطن.

عمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف: التحديات المقبلة

٥٧ - من الضروري أن تواصل وزارة شؤون الطوائف والعودة عملية إعادة الهيكلة مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام ٢٠٠٦، وهي خطوة ضرورية للاضطلاع بكامل المسؤولية عن ولايتها، بما في ذلك إدارة ميزانيتها.

٥٨ - ونظراً إلى أن ما يقدر بحوالي ٩٠.٠٠٠ من الكوسوفيين معرضون للترحيل والإعادة إلى كوسوفو، من الضروري أن تنفذ الحكومة والبعثة الخطة المشتركة الرامية إلى تلبية احتياجاتهم في مجال إعادة الإدماج وتنفيذ نقل الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة.

٥٩ - ومن الضروري أن تكفل الحكومة المركزية امتثال البلديات لالتزاماتها بتشجيع عملية العودة، بما في ذلك شرط الدخول في حوار مع المشردين داخلياً.

الاقتصاد

٦٠ - توحى المؤشرات المبكرة بأن الإنفاق على الأجرور والمرتببات في عام ٢٠٠٦ كان متمشياً إلى حد كبير مع الاستعراض نصف السنوي لميزانية عام ٢٠٠٦. غير أن النفقات الإجمالية في عام ٢٠٠٦ كانت أقل بنسبة ١,١ في المائة من المبلغ الذي أدرج في الميزانية، ويعزى ذلك في معظمه إلى نقص الإنفاق على المشاريع الرأسمالية. ورُحل بعض هذه الأموال إلى ميزانية عام ٢٠٠٧، التي أعلنت في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، بنفقات مآذون بها تبلغ ٧١٧ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو.

٦١ - ونظرا لقيام البلديات الشمالية زوبين بوتوك وزفيتشان وليوسافيك بمقاطعة عملية الميزانية لعام ٢٠٠٧ منذ صيف عام ٢٠٠٦، فإنه ليس من حقها تلقي أموال عام ٢٠٠٧ المخصصة لها بموجب القاعدة التنظيمية ٦١/٢٠٠٦ التي وضعتها البعثة. وتُجري وزارة المالية والاقتصاد اتصالات مع البلديات وتعرض عليها مساعدتها على الامتثال للقاعدة التنظيمية لميزانية عام ٢٠٠٧، وهو شرط إلزامي للحصول على منح الميزانية.

٦٢ - وسيستمر في عام ٢٠٠٧ تجميد التعيين الذي فرضته الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي. غير أن عدم إحراز تقدم في مجال إصلاح الخدمات العامة وتخفيض عدد الموظفين سيؤدي إلى زيادة تكلفة الأجور المدرجة في الميزانية بحوالي ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. ولم يلتزم بالكامل بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ كموعدها في وضعته الوزارة للبلديات لخفض نسبة محددة من موظفيها. وفي بعض البلديات (فيبي وفوشي كوسوفوبولي وإستوك وليبيان وفيريزاي يوروشيفاك تأثرت طوائف الأقليات بصورة لا تناسبية وفي فيبي/فيتينا كان ٢٤ من الموظفين الـ ٣٦ الذين شملهم التخفيض من النساء.

٦٣ - وما يرح المكتب الإحصائي لكوسوفو يعمل على تصحيح كامل مجموعاته المتعلقة بأسعار المستهلكين، التي يستعرضها حاليا صندوق النقد الدولي قبل نشرها. وستشكل تلك المجموعات بعد نشرها الأساس الذي يعتمد عليه المكتب في حساب ونشر الحسابات الاقتصادية لكوسوفو لعام ٢٠٠٥ التي تأخر صدورها كثيرا. غير أن الافتقار إلى القدرة ما زال يشكل أهم عائق يحول دون إصدار إحصاءات موثوق بها في حينها.

٦٤ - وأظهرت دراسة استقصائية أجريت على ١٤ بلدية قام مكتب المراجع العام للحسابات بمراجعة حساباتها عدم كفاية تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات.

٦٥ - وأعدت إدارة الضرائب في كوسوفو خطة استراتيجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وخطة عمل لعام ٢٠٠٧. وأنشأت هذه الإدارة أيضا خمسة أفرقة عاملة مواضيعية لمعالجة المسائل التي أثارها المخطط الضريبي المرجعي للاتحاد الأوروبي وبعثة صندوق النقد الدولي في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٦٦ - وعقد مجلس وكالة كوسوفو الاستثمارية اجتماعات منتظمة، حيث وافق على بدء الجولتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين للخصخصة. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عرضت للبيع ٣٩٣ شركة جديدة متفرعة عن أصول تابعة لـ ٢٥٦ مؤسسة مملوكة للمجتمع، وتم توقيع ٢١٦ عقدا للبيع، ولا يزال هناك ٨٥ عقدا تنتظر التوقيع. وبلغ مجموع عائدات الخصخصة ٧٦٧ ٧٨٤ ٢٦٧ يورو. ووافق المجلس على ما مجموعه ٧٦ عملية

تصفية بلغ مجموع عائداتها منها ٢٨٥٦٠٤٠ يورو. ويتعين دفع ٢٠ في المائة من عائدات الخصخصة لمستحقيها من العمال السابقين في المؤسسات التي تمت خصخصتها. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ هذا المبلغ ٩٥٣ ٥٥٦ ٥٣ يورو، منها ٢٨٤ ٢٦٧ ٩ يورو سددت بالفعل للاتحاد المستقل لنقابات عمال كوسوفو، الذي يتولى صرف الأموال للعمال.

٦٧ - وبنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، حولت وظائف الإدارة العليا لجميع المؤسسات المملوكة للمجتمع إلى الكوسوفيين.

٦٨ - وسجلت الأرقام المتعلقة بجمع إيرادات الجمارك أعلى مستوى لها حتى الآن حيث بلغت ٤٥٩ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو، بزيادة قدرها ١٢,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥.

الاقتصاد: التحديات المقبلة

٦٩ - لا يزال الامتثال لتوصيات صندوق النقد الدولي يشكل تحديا رئيسيا في الأجل المتوسط إلى الطويل في مواجهة الضغوط المتزايدة المتعلقة بالإففاق، بما في ذلك تلك التي يحتمل أن تكون متصلة بتسوية الوضع. ومن شأن التنفيذ المحتمل لعدد من القوانين المتعلقة بالاستحقاقات الاجتماعية أن يشكل عبئا خطيرا على ميزانية كوسوفو وانتهاكا لخطاب النوايا الذي تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٥.

٧٠ - ومن الضروري تحسين التجاوب مع توصيات مراجعي الحسابات وتنفيذها.

٧١ - ولا يزال تحصيل الأموال يمثل مشكلة رئيسية لعدد من المرافق العامة وعائقا أمام استدامتها اقتصاديا.

حقوق الملكية

٧٢ - لم تعتمد الجمعية بعد قانون الإسكان. وتقوم الجمعية حاليا بمراجعة مشروع قانون معاملة المنشآت غير القانونية ومشروع القانون المتعلق بتحويل حائزي العقارات إلى ملاك. وتعكف المؤسسات المؤقتة على استعراض قانون الحقوق العقارية، وهو من أولويات الحكومة، ويتطلب مزيدا من الدراسة من جانب الخبراء القانونيين قبل إصداره.

٧٣ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير اجتاز مشروع الخطة المكانية لكوسوفو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ مرحلة القراءة الأولى في جمعية كوسوفو. وتعزز تلك الخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والحفاظ على البيئة والتنوع، وتشمل حماية المناطق الخاصة من قبيل الحدائق الوطنية ومواقع التراث الثقافي.

- ٧٤ - وتلقت وكالة كوسوفو العقارية ٨ ٥٣٦ مطالبة يتعلق معظمها بملكيات زراعية وتجارية. ويتوقع صدور القرارات الأولى بشأنها في آذار/مارس.
- ٧٥ - وهناك مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئوئل الأمم المتحدة) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤسسات المؤقتة تضع أساساً لخطة عمل طال انتظارها تتعلق بالمستوطنات غير الرسمية بالتشاور مع المجتمعات المتأثرة. وبدأت حملة لتعزيز الحق في السكن اللائق تشمل إصدار ملصقات ومنشورات.
- ٧٦ - وبدئ في إعادة إنشاء السجل العقاري في ٢٥ منطقة مسحية بدعم من البنك الدولي.

حقوق الملكية : التحديات المقبلة

- ٧٧ - لا تزال أعمال البناء غير القانوني تمثل مشكلة رئيسية. ويبدو أن السلطات البلدية عاجزة عن تنفيذ الإطار القانوني القائم أو غير راغبة في ذلك. وهناك حاجة إلى صوغ واعتماد وتنفيذ خطط مكانية مستقلة لمناطق التراث الثقافي والمناطق ذات القيمة البيئية.
- ٧٨ - ويتعين على البلديات أن تقوم، بالتعاون مع الوزارات، بمعالجة مشكلة نزع الملكية بصورة غير قانونية التي وقعت في السابق وكفالة امتثال الأشغال العامة الجارية للقانون، وذلك بتوفير ضمانات فعالة وإتاحة سبل الانتصاف القانونية.

التراث الثقافي

- ٧٩ - صدر القانون المتعلق بالتراث الثقافي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وبمقتضى هذا القانون، تعمل حالياً وزارة الثقافة والشباب والرياضة مع الجمعية من أجل إنشاء مجلس كوسوفو المتعدد الأعراق للتراث الثقافي.
- ٨٠ - وأحرز تقدم بشأن حصر التراث الثقافي. وبنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع البنود المدرجة في قاعدة بيانات مركزية ٢ ٨٤٧ مادة. وستكون الكلمة الفصل فيما يتعلق بتصنيف مواد التراث الثقافي لمجلس كوسوفو للتراث الثقافي الذي سينشأ قريباً.
- ٨١ - وتتواصل أعمال إعادة بناء وترميم مواقع التراث الثقافي التي تضطلع بها لجنة تنفيذ أعمال التعمير. وقد عقدت تلك اللجنة اجتماعاً في كانون الثاني/يناير للاتفاق على خطة عمل لعام ٢٠٠٧ ستشمل إنجاز أعمال في نحو ٢٠ موقعا. ورُصد مبلغ ٩٨٨ ٤٤٨ ٣ يورو من ميزانية كوسوفو الموحدة لتغطية تكاليف الأعمال.

٨٢ - وتفيد دائرة شرطة كوسوفو أن عدد الحوادث ينحدر نحو الانخفاض حيث أُبلغ عن وقوع ١٠ حوادث ضد الكنائس الأرثوذكسية الصربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سبعة منها تتعلق بالسرقة وثلاثة حوادث تتعلق بأعمال تخريب طفيفة.

٨٣ - وتواصل جهات التنسيق في دائرة شرطة كوسوفو ووزارة الثقافة والشباب والرياضة عقد اجتماعات أمنية كل أسبوعين والتعاون فيما بينها تعاوناً قوياً. وتشمل تدابير الحماية الإضافية حالياً زيادة الدوريات المحلية التي تقوم بها دائرة شرطة كوسوفو في مواقع التراث الثقافي والمواقع الدينية، ولا سيما المواقع الأرثوذكسية تحت الإنشاء. وتقوم دائرة شرطة كوسوفو في المتوسط بما يزيد على ٢٠٠٠ دورية كل أسبوع في أنحاء كوسوفو.

التراث الثقافي: التحديات المقبلة

٨٤ - ينبغي صياغة وإقرار ١٤ قانوناً فرعياً تلزم لتنفيذ القانون المتعلق بالتراث الثقافي في غضون المهلة الزمنية التي حددها هذا القانون.

٨٥ - وينبغي أن تنشئ المؤسسات المؤقتة أساليب لكفالة توفير حماية كافية لمواقع التراث الثقافي مثل زيادة التدابير الأمنية، وإدانة الأعمال المرتكبة ضد تلك المواقع، وإصدار رسائل داعمة وإيجابية لإذكاء الوعي بقيمة التراث الثقافي.

فيلق حماية كوسوفو

٨٦ - انخفض عدد الأفراد من غير الألبان في فيلق حماية كوسوفو انخفاضاً طفيفاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويبلغ حالياً ٢١٣ فرداً (٧ في المائة) منهم ٤٩ صربياً (١,٥ في المائة). ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى التغيب عن العمل والفصل بالتالي. ولا يزال الضباط من صرب كوسوفو يتعرضون للضغوط من مجتمعاتهم نفسها لتثبيهم عن المشاركة في فيلق حماية كوسوفو. ولم تُشر ادعاءات داخلية بوقوع تمييز. ولا تزال هناك ٢٤ وظيفة شاغرة مخصصة لغير الألبان. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، وقع قائد فيلق حماية كوسوفو على إنفاذ خطة عمل لعام ٢٠٠٧ لتعيين أفراد من الأقليات العرقية واستبقائهم ودعمهم.

٨٧ - والمرأة ممثلة على جميع المستويات في فيلق حماية كوسوفو، وإن كانت بأعداد قليلة نسبياً مقارنة بالرجل (٩٧ امرأة أي ٣,٢ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، ولا تزال تشغل رتباً أعلى نسبياً بالمقارنة بالرجل.

٨٨ - ويستمر التحسن في الامتثال للإجراءات التأديبية، رغم أنه لا تزال هناك حاجة لأن يقوم فيلق حماية كوسوفو بزيادة تعزيز ملاك الموظفين المكلفين بالقضايا التأديبية وتحسين التحقيقات فيها.

٨٩ - وزادت قدرات الفيلق في مجال إزالة الألغام بتعيين ٢٤ فردا من مزيلي الألغام. وسينهض الفيلق وحده بمسؤولية إزالة جميع الألغام والذخائر غير المنفجرة في أواخر عام ٢٠٠٧. وبحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عندما أوقفت الأفرقة أنشطة إزالة الألغام لفصل الشتاء، كان الفيلق قد حدد مواقع ما مجموعه ٩٦٢ ١ لغما وذخيرة غير منفجرة وقام بتدميرها كما قام بتطهير ٢٣٧ ٧٨١ مترا مربعا من الأرض.

٩٠ - وقدرات لواء الحماية المدنية آخذة في الازدياد، حيث يتوقع تعزيز القدرة التشغيلية الكاملة قريبا في مجال البحث والإنقاذ والتخلص من الذخائر المنفجرة وإطفاء الحرائق وحماية المواد الخطرة.

٩١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر جرى توقيع اتفاق تقني بشأن التعاون في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ المدنية بين فيلق حماية كوسوفو ومكتب منسق الفيلق وإدارة مواجهة الطوارئ التابعة لوزارة الداخلية. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير عقدت اللجنة الأمنية البرلمانية جلسة استماع علنية لفيلق حماية كوسوفو بشأن إدارة حالات الطوارئ.

فيلق حماية كوسوفو: التحديات المقبلة

٩٢ - لا يزال فيلق حماية كوسوفو يجد صعوبة في جذب الجندين من طائفة صرب كوسوفو واستبقائهم، برغم سياسات التعيين الإيجابية، والنشاط الدؤوب الذي يضطلع به بين صفوف طائفة صرب كوسوفو، وعدم وجود دليل داخلي على ممارسة التمييز.

٩٣ - ويتوقع أن تؤدي تسوية وضع كوسوفو مستقبلا أيضا إلى معالجة مسألة فيلق حماية كوسوفو ومستقبله. وقد يسفر ذلك عن تحول كبير تترتب عليها تحديات كثيرة أمام الفيلق وقادته. وينطبق ذلك بوجه خاص على ترشيد أعداد الأفراد والمعدات والهيكل الأساسية، وكلها أمور ستكون لها تكاليف من حيث الموارد. وسيطلب فيلق حماية كوسوفو دعما كبيرا من الجهات المانحة ومن غيرها لمواجهة هذا النوع من التحدي.

٩٤ - ولا تزال هناك حاجة إلى الحصول على دعم من الجهات المانحة للمشاريع الإنسانية التي يضطلع بها الفيلق. فمعظم المعدات التي يملكها الفيلق قد عفا عليها الزمن. ومن شأن توفير معدات ثقيلة جديدة (مثل مهندات الطرق والشاحنات الثقيلة) أن يؤدي إلى تحسين قدرته.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
(في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧)

العدد	البلد	العدد	البلد
٦	سويسرا	٤٢	الاتحاد الروسي
١٨	الصين	١٠	الأرجنتين
٣٥	غانا	٣٨	الأردن
٥١	فرنسا	١٣	اسبانيا
٤٤	الفلبين	١٦٤	ألمانيا
٢	فنلندا	١٨٩	أوكرانيا
٦	قيرغيزستان	٤	أوغندا
٩	كرواتيا	٢٨	إيطاليا
١٥	كينيا	١٥١	باكستان
٦	ليتوانيا	٢	البرازيل
١٦	مصر	٧	البرتغال
٥	ملاوي	٥٣	بلغاريا
٦٥	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٩	بنغلاديش
١٨	النرويج	١٢٢	بولندا
٢٨	النمسا	١٤١	تركيا
١٧	نيبال	٩	تيمور - ليشتي
٢٦	نيجيريا	١٦	الجمهورية التشيكية
٧١	الهند	٢٤	الدانمرك
١٤	هنغاريا	١٨٢	رومانيا
١	هولندا	٩	زامبيا
٢٢١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٨	زمبابوي
١٠	اليونان	١٥	سلوفينيا
١٩٨٤	المجموع	٣٤	السويد

تكوين دائرة شرطة كوسوفو
(في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧)

العدد	النسبة المئوية	الفئة
٦٠٦٠	٨٣,٩٩	ألبان كوسوفو
٧٤٤	١٠,٣١	صرب كوسوفو
٤١١	٥,٧٠	الأفراد المنتسبون إلى أقليات عرقية أخرى
٧٢١٥		المجموع
٦٢٣٧	٨٦,٤٤	الرجال
٩٧٨	١٣,٥٦	النساء

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في
كوسوفو(في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧)

عدد ضباط الاتصال	البلد
٦	الاتحاد الروسي
١	الأرجنتين
٢	الأردن
٢	اسبانيا
٢	أوكرانيا
٤	أيرلندا
١	باكستان
٢	البرتغال
١	بلغاريا
١	بنغلاديش
١	بولندا
--	بوليفيا (في انتظار ضابط اتصال بديل)
١	الجمهورية التشيكية
١	الدانمرك
٣	رومانيا
١	زامبيا
١	شيلي
٢	فنلندا
١	كينيا
١	ماليزيا
١	ملاوي
١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١	النرويج
١	نيبال
١	نيوزيلندا
١	هنغاريا
٣٦	المجموع

